

PROVISIONAL

S/PV.2937
18 August 1990

ARABIC



مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والثلاثين بعد الالفين والتسمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم السبت ، ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، الساعة ٢٢/٤٥

(رومانيا)

السيد مونتيانو

الرئيس :

السيد لوزنسكي	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	الاعضاء :
السيد هاغوس	إثيوبيا	
السيد كيبيدي نغوفوكا	زائير	
السيد يو منغجيا	الصين	
السيد بلان	فرنسا	
السيدة راسي	فنلندا	
السيد فورتية	كندا	
السيد الاركون دي كيسادا	كوبا	
السيد انيت	كوت ديفوار	
السيد بنياالوسا	كولومبيا	
السيد رضوان	ماليزيا	
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى	
السيد كريستين تيكيل	وايرلندا الشمالية	
السيد بيكرينغ	الولايات المتحدة الأمريكية	
السيد الاشطل	اليمن	

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقة بالغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ٢٣/٤٥

إقرار جدول الاعمال

أقر جدول الاعمال .

الحالة بين العراق والكويت

رسالة مؤرخة في ٢ آب/اغسطس ١٩٩٠ وموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل

الدائم للكويت لدى الامم المتحدة (S/21423)

رسالة مؤرخة في ٢ آب/اغسطس ١٩٩٠ وموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل

الدائم للولايات المتحدة لدى الامم المتحدة (S/21424)

رسالة مؤرخة في ٨ آب/اغسطس ١٩٩٠ وموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثلين

الدائمين للامارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت والمملكة

العربية السعودية لدى الامم المتحدة (S/21470)

رسالة مؤرخة في ٨ آب/اغسطس ١٩٩٠ وموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل

الدائم لاييطاليا لدى الامم المتحدة (S/21561)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقرر المتخذ في

الجلسة ٢٩٣٣ ، ادعو ممثلي العراق والكويت الى شغل مقعدين على طاولة المجلس .

بدعوة من الرئيس شغل السيد الانباري (العراق) ، والسيد الصلال (الكويت)

مقعدين على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اود أن ابلغ المجلس بانني

تلقيت رسالة من ممثل ايطاليا يطلب فيها دعوته الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج

على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة اعتزم ، بموافقة المجلس ، أن

ادعو ممثل ايطاليا الى الاشتراك في المناقشة ، دون أن يكون له حق التصويت ، وذلك

وفقا للاحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

بدعوة من الرئيس شغل السيد تراكسلر (ايطاليا) المقعد المخصص له الى جانب

قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يستأنف مجلس الامن الآن نظره

البند المدرج على جدول أعماله .

يجتمع مجلس الامن وفقا للطلب الوارد في الرسالة المؤرخة في ١٨ آب/أغسطس
١٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لاييطاليا لدى الأمم المتحدة
(S/2156) .

ومعروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/21562 التي تتضمن نص مشروع قرار أعد
ل مشاورات المجلس السابقة .

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة التالية : S/21548 ، وهي
ضمن رسالة مؤرخة في ١٦ آب/أغسطس موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للكويت
ي الأمم المتحدة .

أفهم أن المجلس على استعداد للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه .
ل لم أسمع أي اعتراض سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن .
لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

أعطي الكلمة أولاً لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت .
السيد الأشطل (اليمن) : السيد الرئيس ، إن وفد الجمهورية اليمنية
صوت إلى جانب مشروع القرار المعروض علينا . على أننا نود أن نوضح أننا في نظرتنا
ناولنا لمشروع القرار ، الوارد في الوثيقة S/21562 ، ننطلق من جملة من الاعتبارات
حدد بالتالي :

أولاً ، إن تصويت الجمهورية اليمنية لصالح مشروع القرار يعكس حرصنا على سلامة
من وصحة جميع مواطني الدول الثالثة المتواجدين في كل من العراق والكويت . وهذا
حرص يقوم على اعتبارات انسانية وينطبق على جميع مواطني الدول الثالثة دون
تثناء ، بما في ذلك المواطنون العرب .

ثانيا ، ومن نفس هذا المنطلق الإنساني ، فإننا نعبر أيضا عن حرصنا على سلامة وأمن وصحة أبناء أشقائنا في العراق والكويت ، ولا سيما الأطفال والنساء والشيوخ الذين قد يتعرضون للمجاعة وتغشي الامراض والابوئة نتيجة للحظر الغذائي الذي يفرض على العراق والكويت . ولذلك فإننا ندعو ، ولاسباب انسانية ، إلى رفع مثل ذلك الحظر الغذائي ، وهو إجراء ربما يعطي مؤشرا جادا على تخفيف حدة التوتر والمواجهة في المنطقة .

ثالثا ، إن الازمة القائمة في المنطقة هي أوسع وأخطر مما يتموره البعض ، بل ونجدها تتعقد اليوم مع تطبيق الحصار العسكري من قبل دولة واحدة ضد العراق والكويت تحت مبرر المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة . ونحن نعتبر أن استخدام هذا الحصار العسكري من قبل دولة واحدة دون مراعاة الدور الذي يضطلع به مجلس الأمن في صيانة السلم والأمن الدوليين ، هو في حقيقة الأمر عمل غير دفاعي .

رابعا ، وفي هذا الإطار ، فإن الجمهورية اليمنية تشعر بأن تزايد التواجد العسكري الاجنبي وكشافته في منطقتنا ، وعلى مقربة من مياها وأراضيها بشكل لم يسبق له مثيل ، هو تواجد لا يتناسب مع الاهداف الاساسية التي طرحت كمبرر لإرسال القوات الأجنبية إلى المنطقة ، بل ويفوق التقديرات الزمنية التي وضعت لمثل هذا التواجد المكثف . وليس بخاف على أحد الحديث من قبل نفس الجهات التي أرسلت هذه القوات بأنها ستبقى في منطقتنا لفترة طويلة .

خامسا ، إن الجمهورية اليمنية منذ أن نشأت هذه الازمة تدعو إلى حلها بالطرق السلمية ، وفي الإطار العربي . وفي هذا الاتجاه فقد قامت بلادنا ببذل جهودها ، ومستظل تواصل مثل هذه الجهود للخروج من تلك الازمة والبحث عن مداخل دبلوماسية وسياسية لحلها .

ومن هذا المنطلق فقد رحبنا بالمبادرة العراقية ، لأننا نرى فيها مؤشرا بأن العراق يرغب في حل هذه الازمة بالطرق السلمية . ولا نزال نؤمن بضرورة التقاط مثل هذه المبادرة ومواصلة الجهود من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لجميع المشاكل التي تواجهها منطقتنا ، لأننا نؤمن إيمانا قاطعا بترابط المشاكل التي تعيشها المنطقة ، ونرى أنه من الضروري عدم تجاهل الإطار الأوسع لمشاكلنا في الشرق الأوسط ، وبصورة خاصة السياسة الاسرائيلية التوسعية والاستيطانية على أرض فلسطين والجولان وجنوب لبنان .

والقيادة اليمنية ، في اتصالاتها وجهودها من أجل إيجاد حلول لمشاكل المنطقة ، تعمل على تطوير وبلورة المبادرة العراقية حتى تشكل قاعدة سليمة لحلول

سياسية توفر الامن والاستقرار والرخاء لدول وشعوب منطقتنا ، وتؤمن أيضا توازن المصالح المحلية والإقليمية والدولية في المنطقة .

إننا نجدها مناسبة أن يقوم مجلس الامن بدعوة كافة الاطراف المعنية وحشها على ضبط النفس وافساح كل الامكانيات للحلول السياسية ، وذلك من أجل أن تتجنب منطقتنا ويلات الحرب التي لا يمكن أن نتصور مداها ومخاطرها في هذه الخطة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اطرح الآن للتصويت مشروع

القرار الوارد في الوثيقة S/21562 .

أُجري التصويت برفع الايدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اشيوبيا ،

رومانيا ، زائير ، الصين ، فرنسا ، فنلندا ، كندا ، كوبا ،

كوت ديفوار ، كولومبيا ، ماليزيا ، المملكة المتحدة

لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة

الامريكية ، اليمن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هناك ١٥ صوتا مؤيدا . وبذلك

يكون مشروع القرار قد اعتمد بالاجماع باعتباره القرار ٦٦٤ (١٩٩٠) .

أعطي الكلمة الآن لاعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت .

السيد بيكرينغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : في البداية اسمحوا لي بأن أعرب عن عرفان حكومة بلادي للاعتماد الاجماعي

لهذا القرار البالغ الاهمية .

بالامس ، أعرب هذا المجلس عن قلقه واهتمامه بشأن الحالة المتعلقة

بالمواطنين الاجانب في العراق والكويت . وفي الساعات الاربع والعشرين التي تلت ذلك

رد النظام العراقي على قلق مجلس الامن العميق الإجماعي بأعمال وتهديدات جديدة ضد

أولئك الافراد الابرياء الامر الذي نجده مفرعا ومشيرا للاشمئزاز .

وأثناء ذلك ، تحرك الامين العام بشكل سريع . ونحن نرحب بحرارة بإعلانه إرسال

بعثة خاصة فوراً إلى المنطقة .

في أعقاب اجتماعنا بالأمس ، واصلت بغداد رفض أي اتصال قنصلي بالأمريكيين وغيرهم من المواطنين الأجانب في الكويت وفي العراق . وبعد ذلك بساعات قليلة اتخذ العراق قرارا خطيرا عندما أعلن رئيس البرلمان العراقي أن المواطنين الأجانب كانوا يحتجزون ويرسلون إلى معسكرات وأماكن إقامة أخرى سواء في داخل ، أو قرب ، المنشآت العسكرية وغيرها من المنشآت الاستراتيجية في العراق .

وكما لو كان هذا غير كاف ، فقد سمعنا صباح اليوم أن العراق سيتخذ اجراء خاصا ضد أضعف أفراد هذه المجموعة من الزائرين والمقيمين الأجانب الأبرياء في العراق والكويت . لقد استغرد نظام صدام حسين الاطفال لقيود طعام خاصة . وأشار أيضا إلى المسنين وأوضح أنهم سيحرمون من الطعام . ولم يميز البيان بين الأجانب . لقد أوضح أن جميع الأجانب في هذه الفئات سيعاملون بالمثل .

وأخيرا ، تجاهل الاعلان تماما قلق مجلس الأمن البالغ بأن المواطنين الأجانب الذين يرغبون في مغادرة العراق والكويت ينبغي أن يسمح لهم بهذا . ومن الواضح أنه بدلا من التكلم بشأن المشاركة المتبادلة لنقص الطعام بموجب الجزاءات ، ينبغي أن يسمح لأولئك الناس بمغادرة العراق والكويت فورا بموجب حقهم بمقتضى القانون الدولي ووفقا لجميع المعايير المشتركة واللياقة الإنسانية . لقد قيل لنا بدلا من ذلك إنهم سيوضعون في أكثر المناطق حساسية - من الناحية العسكرية - في العراق والكويت . والدرس المستخلص واضح : أن الرفض العراقي الصريح لقلق ونداء مجلس الأمن أمر واضح . وهذا هو السبب في أننا عدنا لنجتمع مرة أخرى هنا اليوم .

وهذا يضيف إهانة خطيرة أخرى إلى العديد من الإهانات التي وجهها النظام العراقي إلى أسرة الأمم :

لقد هاجم دون استغزاز إحدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة .
وعلى النقيض من تأكيدات ضم بصورة سافرة جدا أراضي الكويت .
لقد حاول بهتس الطرق الممكنة تخدي قرارات مجلس الأمن التي تطالب بسحب قواته
فورا ودون قيد أو شرط .

لقد سعى بكل الطرق الممكنة إلى التهرب من الجزاءات المفروضة عليه بموجب
قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) .

لقد واصل بطرق أخرى وبصورة سافرة انتهاك القانون الدولي والتنصل من
التزاماته فيما يتعلق بمعاملته لمواطني دول أخرى في العراق والكويت ، بما في ذلك
إصدار الأمر بإغلاق السفارات والقنصليات في الكويت ورفع الحصانات الدبلوماسية عن
موظفيها .

لقد رفض إدانة المجتمع الدولي لغزوه وعدوانه .

والآن بدأ في الكويت بتطويق مواطنين أبرياء من الأمريكيين ومواطنين آخرين من
بلدان صديقة للولايات المتحدة واحتجازهم . لقد بدأ أيضا بتغيير مواقع مواطنين
مدنيين من بلدان أخرى ، ومن الواضح أنه يجعلهم بمعزل عن أي حماية من حكوماتهم
ويخطط لاستخدامهم كدروع بشرية حول المنشآت العسكرية والاستراتيجية في العراق
والكويت .

إن جميع الأعمال المذكورة آنفا غير مقبولة لدى المجتمع الدولي . وإن الأثار
التراكمية لجميع هذه الأفعال غير مقبولة ؛ ولا يمكن لأي دولة أن تسمح باتخاذ هذه
الخطوات ضد مواطنيها دون أن ترد بأكبر رد ممكن ؛ إن هذا العمل من جانب العراق
يتطلب من جميع الدول التضامن الكامل والمتضافر . وهذا المجلس هو المكان الذي يمكن
أن يتخذ فيه هذا الاجراء ولا بد من اتخاذه .

وفي هذا الصدد أن قرار مجلس الأمن سيبحث برسالة واضحة لا لبس فيها إلى صدام حسين . فلا بد أن يتحمل هو ونظامه المسؤولية عن صحة المواطنين الذين ينتمون إلى بلد آخر والمحاصرين حاليا في بلاده وعن أمنهم وسلامتهم . ولا بد أن يتحمل المسؤولية الكاملة أمام أسرة الأمم والرأي العام الدولي عن هذه المعاملة لهؤلاء البشر . وقام على نحو يتناقض مع القانون الدولي وجميع أعراف الضيافة العربية باستخدام الضيوف كدروع عسكرية . إن الحقوق المدنية والحقوق الانسانية لهؤلاء الافراد تُنتهك بصورة واضحة ، ونرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتكلم بوضوح وبصوت واحد - والآن - عن المشكلة .

وطيلة هذه الازمة إن المجتمع الدولي ، كما هو ممثل هنا في هذا المجلس ، ما برح متحدا في تصميمه . والآن حان الوقت للاستمرار في اظهار ذلك التصميم . ومن الحتمي ، في رأي حكومة بلادي ، أن يسجل مجلس الأمن بوضوح وبقوة أن على العراق التزامات رسمية بموجب ميثاق الأمم المتحدة ولا بد له أن يحترمها . وعلينا أن نسمي المسحاة مسحاة . وبينما ينتهك العراق القانون الدولي ويسعى إلى استخدام المدنيين الابرياء كدروع عسكري ويبين أنه لم يعد يحترم التزاماته الرسمية بموجب الميثاق والقانون الدولي ، فإنه لا بد لنا أن نتكلم بوضوح وبحزم وقوة كما نفعل .

وبوجه الخصوص لا يمكننا أن نفعل أقل مما فعلناه اليوم بسبب تعرض حياة مئات الآلاف من الرعايا الاجانب الذين ينتمون إلى بلدان من جميع أنحاء العالم . ولا بد أن نتحرك الآن لنسجل مساعيها الواضحة لضمان إطلاق سراحهم . إن قرار مجلس الأمن الذي اتخذناه قبل لحظات يمثل التزاما قويا . فهو يطالب العراق بأن يسمح بخروج هؤلاء الاشخاص من العراق والكويت ويرفض رفضا كاملا محاولات العراق الرامية إلى اغلاق البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت ، وهي البعثات التي تساعد في حماية هؤلاء الاشخاص .

تقع على عاتقنا جميعا مسؤولية حماية مواطنينا . ونوضح اليوم أننا لسنا مصممين تصميمي فرديا بل تصميمي جماعيا على بذل كل ما بوسعنا لحماية ارواح وسلامة

وأمن وصحة المواطنين الأبرياء الذين يتعرضون لبلاء مؤامرة العدوان والمراوغة . لقد عمل وفدي بجد في المساعدة على إعداد القرار الذي اتخذته مجلس الأمن قبل لحظات ، ونؤيد اتخاذه ونؤيد تنفيذه تنفيذا كاملا .

السيد يو منغجيا (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : نود أن نعرب عن مواساتنا فيما يتعلق بمحنة الرعايا الأجانب في العراق والكويت . ولا بد من ضمان سلامتهم وأمنهم وعدم إلحاق الأذى بهم بأي شكل من الأشكال .

يتوجب على البلد المعني عند تناوله لهذه المسألة التمسك بمبادئ القانون الدولي لضمان أمن الرعايا الأجانب في العراق والكويت وسلامتهم وضمان خروجهم الآمن من هذين البلدين إذا كان ذلك هو خيارهم .

وانطلاقا من ذلك الموقف صوتنا لصالح مشروع القرار المعروض على المجلس هذا المساء . وفي ذلك الصدد نود أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام على استجابته الفورية لطلب أعضاء المجلس بتعيين ممثلين للقيام بجهود المساعي الحميدة .

ونعتقد أنه بغية حل المشكلة الراهنة الخطيرة في منطقة الخليج من الضروري تنفيذ قرارات المجلس الثلاثة ذات الصلة بطريقة جادة وفعالة . إن القوات المحتلة يجب أن تنسحب من الكويت فورا ودون قيد أو شرط . ونؤيد جميع الجهود التي تستهدف التوصل إلى تسوية سياسية بالوسائل السلمية .

إننا نشعر بالانزعاج البالغ بسبب التوتر المتزايد في منطقة الخليج . ونرى أن إقدام الدول الكبرى على عمل عسكري لا يفضي إلى تسوية الأزمة الراهنة .

مرة أخرى نناشد الأطراف المعنية ممارسة ضبط النفس لتحاكي أي تدابير يمكن أن تتسبب في المزيد من تدهور الحالة .

وأخيرا أود أن أشير إلى أن هذه الجلسة تركز على النظر في حالة الرعايا الأجانب في العراق والكويت أكثر مما تركز على الأزمة ككل . لذلك نعرب عن تحفظاتنا على الإشارة الواردة في مشروع القرار إلى الفصل السابع من الميثاق التي لها آثار أوسع .

السيد فورتييه (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الحالة التي تواجهه رعايا بلدان أخرى في العراق والكويت غير مقبولة كلية . ومن الواضح أنها انتهك مآرئ لقواعد القانون الدولي ، وبخاصة اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية ، واتفاقية جنيف الرابعة اللتين العراق طرف فيهما . إن السلطات العراقية ما فتئت تؤثر بصورة شابتة ومتكررة تجاهل المساعي التي بذلها العديد من الدول الاعضاء بالنيابة عن رعاياهم . ولهذا السبب فقد استجابت هذه الهيئة بسرعة وعلى نحو واضح وجماعي إلى محنة هؤلاء الافراد العديدين .

ونتيجة لذلك تؤيد كندا تأييدا كاملا نص القرار الذي اتخذناه قبل لحظات والذي يطالب السلطات العراقية بالارتقاء إلى مستوى مسؤولياتها المعترف بها بموجب القانون الدولي وأن تسمح بالرحيل الفوري لرعايا بلدان أخرى من الكويت والعراق وتيسر ذلك الرحيل . وبهذه المناسبة أود أيضا أن أكرر تأييد كندا الكامل والقاطع لقرارات مجلس الأمن ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦١ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) ، وبخاصة القرار ٦٦٢ (١٩٩٠) الذي أعلن أن ضم العراق للكويت يعتبر باطلا ولاغيا . ولذلك لا يمكننا أن نقبل قرار حكومة العراق بأنه يجب إغلاق البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت وبأن موظفي هذه البعثات سيفقدون حصانتهم .

ولا يزال المئات من الكنديين غير قادرين على مغادرة العراق أو الكويت . لقد ذهب هؤلاء الى العراق والكويت بحسن نية للاسهام في تنمية هذين البلدين . وتشير حالتهم هذه قلقا بالغاً لدى أسرهم وأحبائهم ، ويتعاطف كل الكنديين معهم تعاطفاً عميقاً ومع مواطني كل الدول التي لا يزال رعاياها في الكويت والعراق ضد ارادتهم .
(تكلّم بالفرنسية)

إن هذه الأزمة الإنسانية يجب ألا تستمر . وقد أدان مجلسنا بالإجماع انتهاكات العراق لالتزاماته الأساسية بموجب القانون الإنساني الدولي . ولذلك ، ترحب كندا بكل الجهود ، وبصفة خاصة جهود الأمين العام من أجل تمكين رعايا البلدان التي لا شأن لها في النزاع من مغادرة العراق والكويت دونما إبطاء إذا ما رغبوا في ذلك .

السيدة راسي (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : نعلم جميعاً الجهود الدبلوماسية الحثيثة التي تقوم بها بلدان عديدة فيما يتعلق بحالة الأجانب في الأراضي العراقية والكويتية . وفنلندا نفسها استخدمت ولا تزال تستخدم كل القنوات الدبلوماسية المتاحة من أجل ضمان خروج المواطنين الفنلنديين بسلامة من هذين البلدين . وللأسف لم تُجدِّ جهودنا ، شأنها شأن جهود الآخرين ، نفعا . ونحن على ثقة من أن الأجانب المقيمين في العراق والكويت المحتلة لا يتعرضون لتهديد مباشر . بيد أن الحالة تشير بالغ قلقنا . فمنع الأجانب من المغادرة انتهاك صارخ للقوانين الدولية المقبولة عموماً والتي التزم بها العراق نفسه .

إننا نتوقع أن تمتثل العراق فوراً لالتزاماتها القانونية الدولية وأن تسمح بمغادرة كل الأجانب الذين يرغبون في ذلك . كما إننا نتوقع ألا يتدخل العراق في مركز وعمل البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت .

لقد صوتت فنلندا لصالح القرار الإنساني قيد النظر لكي تحث العراق بأشد تعبير ممكن على الامتناع من القيام بأي عمل من شأنه أن يعرض للخطر سلامة ومحنة الأجانب وضمان مغادرتهم وحقوقهم الأخرى وفقاً لقواعد القانون الدولي .

السيد بلان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : قامت فرنسا باتصالات عديدة مع السلطات العراقية بهدف ضمان السماح للمواطنين الفرنسيين بمفادرة العراق والكويت بحرية اذا ما رغبوا في ذلك وفقا للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، ووفقا لاتفاقيات جنيف الداخلة فيها العراق طرفا .

ان القانون الدولي لا يقتضي من العراق ان يحمي المواطنين الاجانب المقيمين في ارضه فحسب بل ان يضمن احترام حرية حركتهم .

لقد اتخذت خطوات مماثلة من جانب بلدان اخرى او مجموعات من البلدان ، وكذلك لجنة الصليب الاحمر الدولية . غير ان الرد الوحيد من الحكومة العراقية كان سلسلة من البيانات التي تعلن عن تدابير اشد قسوة ضد المواطنين الاجانب الذين سحقت حريتهم بالاقدام وبطريقة تمييزية وفقا لجنسياتهم .

ان هذه الاساليب التي تقتصر اليوم بالتهديدات تشير مخط فرنسا الشديد ليس لانها تنتهك الالتزامات الدولية التي تعهد بها العراق فحسب بل لانها دليل على ازدياد متعمد لابطس الاعتبارات الانسانية .

لقد كلفتني حكومتي صراحة بأن أعلن شجبها الشديد لسلوك العراق غير المقبول إزاء المواطنين الاجانب المحتجزين في العراق والكويت .

وتم استدعاء سفير العراق لدى فرنسا صباح اليوم الى وزارة الشؤون الخارجية لكي ينقل تحذير فرنسا الى سلطات بلاده من العواقب الوخيمة التي ستترتب دونما شك في حالة عدم ضمان سلامة المواطنين الفرنسيين . ولهذا السبب ، تؤيد فرنسا تأييدا كاملا القرار الذي اتخذ للتو وتعرب عن سرورها لاعتماده بالاجماع .

السيد لوزنسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : أيد الوفد السوفياتي مشروع القرار بشأن الحاجة الى ضمان سلامة المواطنين الاجانب في العراق والكويت إذ لا يسعنا إلا أن نشاطر القلق إزاء الحالة التي يواجهها مواطنو مجموعة من الدول في ظل الحالة الراهنة التي نجمت ، كما نعلم جميعا ، عن غزو العراق للكويت .

ويوم أمس ، أعرب أعضاء مجلس الأمن ، على لسان رئيس المجلس ، عن قلقهم إزاء مصير الرعايا الأجانب الموجودين هناك وطلبوا إلى الأمين العام أن يتخذ كل التدابير اللازمة لحسم هذه المسألة . إلا أن الحالة لا تزال تتفاقم . والوفد السوفياتي مقتنع بضرورة مواصلة كل الجهود من أجل إيجاد حل فوري للمشكلة وفقا للمبادئ الإنسانية واحترام حقوق الإنسان ، وعلى أساس قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة .

وفي هذا الصدد ، نود أن نعرب عن أملنا في نجاح جهود الأمين العام وممثليه . وبطبيعة الحال ، سيظل الاتحاد السوفياتي يبذل كل ما في وسعه ، أيضا ، كما أن الدول الأخرى الأعضاء في المجتمع الدولي ستظل أيضا تبذل قصارى جهدها بنية التوصل إلى نهاية ناجحة لهذه المسألة .

وفي الوقت ذاته ، لا يمكن للمرء إلا أن يرى أن المسألة لا تتعلق بسلامة آلاف الأشخاص وحریتهم في مفادرة هذين البلدين فحسب بل أيضا إمكانية تطور الأحداث بما قد يؤدي إلى تصعيد جديد للتوتر هناك مع ما يترتب على ذلك من آثار لا يمكن التنبؤ بها . وفي هذه الحالة من المهم وقف الأنشطة العسكرية ، والحيلولة دون انتشارها إلى بلدان أخرى ، واستعادة الاحترام للقانون الدولي .

ونحن ، كما أكد رئيس الاتحاد السوفياتي ، السيد غورباتشوف ، نعتمد على رؤس الدول العربية وحسن تقديرها ، وجامعة الدول العربية وعلى حقوق وسلطات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ، ونعتزم أن يكون عملنا محصورا في إطار الجهود الجماعية من أجل تسوية هذا النزاع . ونود أن تستخدم الأساليب السياسية لمنع حدوث مواجهة عسكرية يمكن أن تترتب عليها أخطار أفدح .

المير كريستين تيكيل (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : اعتقد أن القرار قال كل شيء ، والمتكلمون حتى الآن قدموا ببلاغة الحجج والنقاط الرئيسية التي تعززه ، ولكنني أرى أنه لا بد لنا اليوم ، ونحن نتصدى لهذه المشكلة ، أن نبقي على الأساسيات نصب أعيننا . لقد كان هناك غزو لا مبرر له لبلد عربي شقيق . وكان هناك إنشاء لحكومة سورية غير قابلة للتمديق بطريقة مضحكة . وانتهى أمر هذه الحكومة بسرعة ، ثم ضم هذا البلد العربي الشقيق . وفي هذه الأثناء ، شهدت تلك الدولة خسائر في الأرواح ، ودمارا ، وشهدت شرواتها تنقل إلى عاصمة المعتدي ، وشهدت تهديدات لجيرانها .

وفي ظل هذه الخلفية ، فإننا نواجه اليوم مشكلة إنسانية بحثة .

لقد اجتمع أعضاء المجلس يوم أمس وطلبوا منك ، سيدي الرئيس ، أن تنقل إلى الأمين العام وممثل العراق الدائم قلقهم وشواغلهم بالنسبة للرعايا الأجانب المتورطين في الكويت . لقد تم ذلك ونحن نعلم أن الأمين العام ، الذي يهتم بهذه المشكلة اهتماما كبيرا ، قد قرر بالفعل أن يبعث اثنين من ممثليه إلى حكومة العراق لضمان الإفراج عن المتورطين في العراق والكويت .

كان هذا هو الموقف يوم أمس . ومنذ ذلك الحين حدث أمران يشيران سخط القانون والرأي العام الدوليين ، كان أولهما استعمال المدنيين الأبرياء ، مع تبرير ذلك بلفة منمقة تشير الفتيان وتتناول مركزهم كضيوف ، ليعملوا كدرع بشري يحمي المواقع الاستراتيجية . وثانيهما عقاب مئات الآلاف من المدنيين المتورطين في الكويت والعراق ، وهو نوع من أعمال الانتقام ضد مجلس الأمن لأنه أصدر القرار ٦٦١ (١٩٩٠) الذي يفرض عقوبات اقتصادية على العراق .

من هم الذين اختاروهم لعملية الانتقام ؟ لقد اختاروا أضعف أعضاء المجتمع : الأطفال والنساء والمرضى والمسنين والأجانب الذين حل بهم اللوم وتورطوا في عجلات مركبة التاريخ . ولا اعتقد أن أيًا منا في أي جيل شهد حدثا أكثر فظاعة مما يجري الآن على يد الحكومة العراقية .

لقد كنا نأمل في حل عربي لما كان يسمى كثيرا بأنه مشكلة عربية . ورأينا اهتماما خاصا بدور جامعة الدول العربية في القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) . واعتقد أنه لا تزال بعض الآمال تراودنا . كذلك سمعنا ملاحظات معقولة عن الاخطار الاكبر التي تحدث في المنطقة وسمعنا نداءات للتفاوض .

وأي شخص عاقل يريد حلا سلميا . ولكنني أرى أنه قبل الانتهاء من بياني ينبغي لي أن أذكر هذا المجلس بالأساس الذي يجب أن تقوم عليه أية مفاوضات ، وقد ورد ذلك في الأعمال التي قام بها هذا المجلس مؤخرا :

"... أن يسحب العراق جميع قواته فوراً ودون قيد أو شرط إلى المواقع التي كانت تتواجد فيها في ١ آب/أغسطس ١٩٩٠" . (القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) ،
الفقرة ٣)

و

"... أن ضم العراق للكويت بأي شكل من الأشكال وبأية ذريعة كانت ليست له أية صلاحية قانونية ويعتبر لاغيا وباطلا" . (القرار ٦٦٣ (١٩٩٠) ،
الفقرة ١)

وفي معالجة هذه المشكلة الإنسانية ، أرجو ألا نفقد على الإطلاق تحكما في أساسياتها وأن نبقى على هذا التحكم حتى تحسم المشكلة .

السيد هاغوي (اشيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كما يتضح من البيانات التي أدلى بها المتكلمون السابقون ، تعد هذه لحظات عصيبة . ففي ظل الحالة الخطيرة التي يتعرض لها رعايا بلدان أخرى في العراق والكويت ، وبالنظر إلى تصاعد التوتر في الخليج بوجه عام ، نعتبر أنه من السليم أن يرى المجلس اتخاذ القرار المعروف علينا ، وقد جاء ذلك في أوانه . والواقع أن الموقف الذي اتخذته العراق بالنسبة للرعايا الأجانب ، وبمقفة خاصة منذ هذا الصباح ، يبرر بشكل واضح اتخاذ قرار مناسب من جانب مجلس الأمن .

ولا شك في أن الرعايا الأجانب الموجودين في العراق والكويت يحتاجون إلى دعم المجلس وحمايتهم . وترى اشيوبيا أن إصدار هذا القرار يشكل الرد الجماعي من المجتمع الدولي على الإداعات المزعجة التي صدرت عن بغداد حول محنة رعايا بلدان أخرى .

وبالرغم من أن رد العراق على قرارات مجلس الأمن الأخيرة لم تكن مشجعة حتى الآن ، فإننا نود أن نعرب عن أملنا في أن يمثل العراق للطلب الوارد في الفقرة ١ من منطوق القرار الذي أصدرناه الآن .

السيد رضوان (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشارك وفد بلدي القلق العميق للمجلس إزاء الحالة المتدهورة لوضع الرعايا الأجانب في الكويت والعراق . وماليزيا تأسف لأن آلاف الرعايا الأجانب في البلدين يتعرضون الآن لتهديد أخطار أكبر لأنهم وملازماتهم . وتتعارض هذه الحالة تعارضا واضحا مع مبادئ القانون الدولي . وفي ظل هذه الملاحظات نرى أنه يجب السماح لجميع الرعايا الأجانب بمفاداة الكويت والعراق ويجب توفير التسهيلات اللازمة لهم للقيام بذلك . هؤلاء الرعايا الأجانب يجب أن يكونوا قادرين على الاتصال بممثلهم القنصليين والحصول على مساعداتهم .

ويود وفد بلدي أن يفتنم هذه الفرصة لكي يعرب عن امتنانه للأمين العام على استجابته السريعة لرسالتك ، سيدي الرئيس ، بالنيابة عن المجلس يوم أمس . ونحن نؤيد المبادرة التي اتخذها الأمين العام بإرسال مبعوثه الخاصين على وجه السرعة إلى بغداد لمعالجة هذه المشكلة الإنسانية . وفي نفس الوقت نرى أنه من المناسب أن يصدر المجلس هذا القرار بالإجماع في ضوء التردّي المغزق للحالة اليوم .

ومن أجل السلام تأمل ماليزيا أن تستجيب حكومة العراق بطريقة إيجابية لهذا القرار ، وكذلك للقرارات ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦١ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) ، بغية أن نتمكن من تسوية هذه الازمة التسوية سلمية ومبكرة .

السيد الاركون دي كيسادا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد

صوّت مجلس الامن لصالح القرار ٦٦٤ (١٩٩٠) . وكوبا ، إذ تحيط علما بوجهات النظر
التي أعرب عنها بعض أعضاء مجلسنا ومنظمتنا من أن القرار يقوم كلية على الاعتبارات
الإنسانية ، قد صوت لصالح القرار . ويشارك وفد بلدي بطبيعة الحال القلق بشأن مصير
أي من المدنيين الأبرياء الذين تورطوا في هذا الصراع .

إننا نعتقد أن من المشروع الإعراب عن هذا القلق بالنسبة لبعض رعايا البلدان الأخرى الموجودين حالياً في الأراضي العراقية والكويتية . ولكننا نعتقد أيضاً أنه إذا كان هناك شاغل إنساني مشروع فمن الواجب أن يشمل بالمثل مواطني العراق والكويت . وفي ضوء هذه الاعتبارات ، صوتنا لصالح مشروع القرار . إننا نشعر بالقلق إزاء وضع الأبرياء في أي صراع كان . ونحن نشعر بالقلق إزاء المعاملة غير اللائقة التي يعامل بها مواطني بلد أو آخر . ونحن نشاطر هذا الشاغل ، الذي أعربت عنه البشرية في مناسبات أخرى . فهذا ليس بالشاغل الجديد .

وفي الحقيقة ذكرنا قبل فترة وجيزة بما حدث في هذا البلد للأشخاص من أصل ياباني الذين وضعوا في معسكرات اعتقال لمجرد كونهم من أصل ياباني لأن الولايات المتحدة كانت داخلية في حرب مع اليابان . ونذكر أنه قبل فترة قريبة وضعت قيود شديدة على إمكانية مغادرة الدبلوماسيين لبنما ، بل والأكثر من ذلك أن الدبابات والمدافع الثقيلة والتجمعات العسكرية الكبيرة استخدمت لمنعهم من مغادرة بعثاتهم الدبلوماسية وحتى الانتقال من سفارة إلى أخرى . ومع أن الوضع كان سيئاً للغاية بالنسبة للدبلوماسيين من بلادي ، فإننا لا نستطيع أن نتذمر من التمييز لأن المبعوث الياباني وزملائه في بعثة الفاتيكان في بنما وممثلي البلدان الأخرى التي لم يكن لها صلة بالنزاع لقوا معاملة مماثلة .

ولئن كنا صوتنا لصالح القرار ، إلا أن من واجبنا أن نوجه الانتباه إلى بعض العناصر الواردة فيه والتي تساورنا حولها بعض الشكوك .

أولاً ، في الفقرة ١ من المنطوق

"يطلب أن يسمح العراق بخروج رعايا البلدان الثالثة من الكويت

والعراق على الفور ...". (القرار ٦٦٤ (١٩٩٠) ، الفقرة ١)

لقد أشير في مشاوراتنا الرسمية إلى جنسيات هؤلاء الأشخاص وإلى عددهم . ولكننا لم نحصل بعد على جواب للسؤال الذي طرحناه منذ البداية : ماذا سيحدث للعدد الكبير من المواطنين الفلسطينيين الموجودين في أرض الكويت ؟ هل يطلب المجلس مساعدتهم

والسماح لهم بالعودة إلى أرضهم ، التي ، كما يعلم المجلس جيدا ، لا تزال خاضعة لاحتلال غير شرعي منذ سنوات عديدة ؟ هل يفكر المجلس في اتخاذ أي إجراء لضمان تلبية المطامح المشروعة للفلسطينيين ، وهي مطامح سابقة للصراع الذي نعالجه حاليا ؟ ربما يتعين علينا أن ننتظر للحصول على جواب على هذا السؤال الذي يبدو من الناحية الحسابية مسألة هامة ، وفقا للبيانات التي قدمت إلينا .

ويرحب القرار

"بالجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل إجراء مشاورات عاجلة مع حكومة العراق بعد أن أعرب .. . المجلس [بالامس]" . (القرار ٦٦٤ (١٩٩٠) الفقرة الرابعة من الديباجة)

ولكننا دعينا على عجل إلى اعتماد هذا القرار الذي اتخذناه لتونا ، في حين أن الواضح أنه لم يتح للأمين العام إلا القليل من الوقت لبذل هذه الجهود الدبلوماسية التي يريد الجميع منه أن يجريها .

وفي الفقرة ٢ من المنطوق فإن المجلس

"يطلب أيضا ألا يتخذ العراق أي إجراء يكون من شأنه تعريض سلامة أو

أمن أو صحة أولئك الرعايا للخطر" . (المرجع نفسه ، الفقرة ٣)

ونحن نعتقد أنه لا ينبغي للعراق أو أي بلد آخر أن يتخذ أي إجراء من شأنه أن يعرض سلامة أو أمن أو صحة أولئك الرعايا أو أي رعايا آخرين في المنطقة للخطر . ويبدو لنا أن هذه طريقة للنظر إلى القضية من جانب واحد . إننا نطلب إلى العراق أن تكفل صحة مواطني الرعايا الأجانب في أراضيها ، ولكننا لا نذكر في هذا القرار أن العنصر الرئيسي الذي قد يعرض للخطر قدرة مواطني البلدان الثالثة أو مواطني الكويت والعراق على الحصول على ما يلزمهم من الغذاء أو الدواء هو ، كما يعلم مجلس الأمن جيدا ، أن دولة واحدة ، وهي عضو دائم في المجلس ، أعطت لنفسها سلطة تقرير ما يدخل إلى أراضي الكويت والعراق وما يخرج منها . إن الولايات المتحدة لم تحصل من أحد على أي إذن لمنع وصول المواد الغذائية والأدوية إلى العراق . وعلى الرغم من أن القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، الذي اشتركت الولايات المتحدة في تقديمه ، يستثني بوضوح الأدوية من الحظر

أو الجزاءات ويدرك أنه لابد من وجود اعتبارات إنسانية بالنسبة للمواد الغذائية ، وعلى الرغم من أنه لم يذكر في مشروع القرار على الإطلاق أنه يحق لحكومة الولايات المتحدة أن تقرر وجود اعتبارات إنسانية أو عدم وجودها . لقد أبلغنا الآن أن واشنطن ، من الآن فصاعدا وبصورة انفرادية ، لن تراعي هذه المتطلبات ، وأن هذه المنتجات لن تدخل المنطقة المذكورة .

وبالتالي ، ينبغي للمجلس ، إذا أراد أن يتحلى بادنس قدر من الموضوعية ، أن يطلب إلى حكومة الولايات المتحدة أن ترفع حدا فوريا لأنشطتها غير الشرعية في المنطقة - التي لم يخولها بها أحد - والتي تضر بأمن وصحة رعايا كل البلدان ، بما في ذلك رعايا العراق والكويت .

وقد حدثت في الايام القليلة الماضية تطورات أخرى لم تدفع ، للأسف ، مجلس الأمن إلى اتخاذ أي اجراء . لقد اجتمعنا في الاساس للنظر في فرض جزاءات على العراق - في حين أننا نعلم جميعا أن هذه الجزاءات قد طبقت بالفعل من جانب بعض البلدان المتقدمة النمو . واتخذ مجلس الأمن القرار ٦٦١ (١٩٩٠) وفور ذلك - ودون أي طلب من أي جهة ، ودون أي اذن من أية جهة - أرسلت الولايات المتحدة قواتها البحرية والجوية وجنودها إلى المنطقة وبدأت تكفل تنفيذ القرار . وهذا ، في جملة أمور ، لا يمثل خرقا للميثاق بل انتهاكا للقرار ٦٦١ (١٩٩٠) ذاته ، على الرغم من أن حكومة الولايات المتحدة تؤيد هذا القرار تأييدا قويا .

وبعد ذلك ، أقيم حصار بحري فعلي . وقبل ٤٨ ساعة حصل شيء غريب : لقد أصبح أعضاء المجلس على علم برسالة مؤرخة في ١٦ آب/اغسطس ١٩٩٠ بعث بها السفير واطسون ، الذي كان ينوب عن رئيس بعثة الولايات المتحدة . وقد أبلغتنا هذه الرسالة أن الولايات المتحدة تنفذ الحصار وزعمت أنها تفعل ذلك بمقتضى المادة ٥١ من الميثاق وقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) . لقد قلت من قبل إن هذا القرار لا يخول أحدا ولا يطلب إلى أحد - سواء الولايات المتحدة أو أية دولة أخرى - تنفيذ القرار بالوسائل العسكرية .

إن المادة ٥١ معروفة دون شك لدى أي مبتدئ في نظام الأمم المتحدة . إنها تشير إلى مبدأ قديم جدا للبشرية - حق الدفاع عن النفس . وهي أيضا بالغة الوضوح . إنها تعترف بحق الدفاع عن النفس "إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي" . وإن ما نشهده الآن ظاهرة جديدة مثيرة ، ظاهرة ينبغي أن تدفع مجلس الأمن إلى اتخاذ قرار واضح جدا .

إن الميثاق يعدل . ونرى ليا للاحكام المفهوم الاصلي للميثاق فيما يتعلق بالدفاع عن النفس ، والميثاق يُستخدم بطريقة خادعة كشيء تنفذه دولة واحدة بطريقة منفردة بعد أن اتخذ مجلس الأمن القرارات التي رآها ضرورية . هل ذلك يعني أن الولايات المتحدة لا توافق فعلا على القرار ٦٦١ (١٩٩٠) الذي أيده ؟ هل تعتقد أن مجلس الأمن لم يتخذ الخطوات التي كان ينبغي أن يتخذها ؟ أم انها ترى - بما يخالف المادة ٥١ - أن لها الحق في خرق سلطة ومسؤولية مجلس الأمن ؟

لقد زُعم في مناسبات أخرى ، لأن وفد الولايات المتحدة استعمل حججا متنوعة ، أن الولايات المتحدة تنفذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠) الذي من الواضح أنه يستند إلى المادة ٤١ من الميثاق . والمادة لا يمكن أن تكون أكثر وضوحا أيضا . إنها تشير إلى تدابير لا تتضمن "استخدام القوة المسلحة" . ونحن نرى أن المجلس سيفقد بعض مصداقيته وسلطته الادبية إذا أشار فقط إلى بعض جوانب هذا النزاع المعقد الخطير الذي نتعامل معه على أساس القرار الذي ربما يكون قد يتخذه عضو دائم يقرر عندئذ متى ينبغي لنا أن نجتمع ، ولاي غرض ، وكى نناقش أي جزء من نزاع ما ، ولنتخذ قرارا سريعا بشأن الامر . إن مجلس الأمن لم يعد قادرا حتى الآن على التصرف في حالة من الواضح أن أحد أعضائه يستخدم فيها قرارات مجلس الأمن بأسلوب يبدو من المناسب أكثر أنه يحمي مصالحه الخاصة به .

إن أمامي نص بيان هام . رسالة من زعيم عربي محترم ، الرئيس بن علي رئيس جمهورية تونس ، إلى شعبه منذ أيام قليلة . وسأتلو جانباً من الرسالة ، كما يلي :

"إن الحالة تجعلنا نتساءل بمرارة عن الأساس الملائم لذريعة الشرعية الدولية في إرسال قوات أجنبية إلى تراب عربي . لقد اخترنا هذه الشرعية من خلال المسألة الفلسطينية المزمنة الآن احتلال الأراضي العربية ، وغزو لبنان ، وقمع الانتفاضة . ورغم القرارات العديدة التي أصدرتها الأمم المتحدة والتصويتات المتتالية ضد المطالبين بحقوقهم المشروعة "لقد أظهرت التطورات أن الشرعية والمبادئ التي ينبغي أن تدعمها ليست كافية في وجه المصالح الحيوية للدول الكبرى ، وأن هذه الشرعية تتغير وفقا لتلك المصالح وعلاقاتها بالطرف الذي ينبغي إدانته" .

وإذ نعرب عن اتفاقنا مع ذلك البيان الذي أدلى به رئيس جمهورية تونس ، نود أن نوجه انتباه المجلس مرة أخرى إلى الحاجة إلى اتخاذ تدابير تمكّن حقا من حل النزاع بالطرق السلمية . وعلى أقل تقدير ، ينبغي أن نتأكد من أن قرارات ومقررات المجلس تنفذ بالطريقة التي يقرها المجلس نفسه .

لقد صوت وفد بلادي لصالح مشروع القرار للاعتبارات الإنسانية التي نعتبرها مشروعة . لقد شرح بعض زملائنا شواغلهم فيما يتعلق بمواطنيهم في المنطقة . وقد فعلنا هذا أيضا لأننا نرى أنه قد يساعد - إذا ما احترمت سلطة المجلس - على ضمان عدم استخدام هذا العنصر مبررا آخر - ليس لطلب السلام ، وإنما لمواصلة طريق الحرب والتدخل العسكري .

لقد اختتم ممثل الولايات المتحدة بيانه بقول شيء قد يكون طبيعيا تماما ، ولكنه قد يكون في الوقت نفسه تهديدا خطيرا . قال إن الولايات المتحدة لا تؤيد فقط مشروع القرار ، ولكنها ستسعى أيضا إلى تنفيذه بالكامل . إنني لا أقتبس بدقة لأن وفد الولايات المتحدة لم يوزع نص البيان . إن الولايات المتحدة ، عندما قالت من قبل إنها كانت تسعى إلى تنفيذ الجزاءات تنفيذا كاملا ، أرسلت الأسطول ووزعت وحدات عسكرية كبيرة ، لا تزال تتزايد في المنطقة . فهل تنفذ الولايات المتحدة هذا القرار أيضا باستخدام القوة ؟ هل ستستخدم القرار لاتخاذ تدابير انفرادية ، أم هل

سيكون عمل الولايات المتحدة في حدود معايير هذا القرار الذي اتخذ بالاجماع تاما ؟
سننتظر ونرى .

السيد بيكرينغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : لقد قضى ممثل كوبا وقتا طويلا يحدثنا عن جميع الاجزاء التي لا يحبها في
قرار صوّت مؤيدا له . وأود أن أرد بشأن مسألة واحدة أشارها ، تطبيق المادة ٥
من الميثاق .

سأكون مختصرا ، سأتلو من الوثيقة التي قدمتها مؤخرا إلى المجلس ، الوثيقة
S/21492 ، الفقرة الاولى وفيما يلي نصها :

"كما سبق لي أن أعلمتكم بالامس ، وعملا بالمادة ٥١ من ميثاق الأمم
المتحدة ، أود بالنيابة عن حكومتي إبلاغكم بأن الولايات المتحدة قامت بـوزع
قوات عسكرية إلى منطقة الخليج الفارسي . وقد تم إرسال هذه القوات في إطار
ممارسة الحق المتأصل في الدفاع عن النفس فرديا وجماعيا المعترف به في
المادة ٥١ ، وردا على التطورات واستجابة للطلبات الواردة من حكومات في
المنطقة ، بما فيها طلبات وردت من الكويت والمملكة العربية السعودية
لتقديم المساعدة . وقد تأكد تطبيق هذا الحق المتأصل ردا على الهجوم العراقي
المسلح على الكويت في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ."

وأود أن أنتقل الآن إلى وثيقة ثانية ، القرار ٦٦١ (١٩٩٠) وإن أتلو الفقرة
قبل الأخيرة من الديباجة وفيما يلي نصها :

"وإذ يؤكد الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس فرديا أو جماعيا ،
ردا على الهجوم المسلح الذي قام به العراق ضد الكويت ، وفقا للمادة ٥١
من الميثاق" .

وأعتقد أن هذا يوضح بالقدر الكافي موقف حكومة بلادي في هذا الشأن .

السيد الاركون دي كيسادا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

حاشا لي أن أقوم بمناقشة قانونية في هذه المرحلة . لكن لا يزال لدينا نفس القلق -
ما إذا كان من الممكن تفسير المادة ٥ بأنها تسمح - بناء على قرار من أي عضو -
باتخاذ إجراءات لم يتفق عليها مجلس الأمن ، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة ،
وما إذا كان القرار ٦٦١ (١٩٩٠) يمكن أن يفسر بأنه يسمح للولايات المتحدة بأن تستخدم
الوسائل العسكرية لغرض لم يصرح به . إنني أعتقد أننا على صواب عندما نعرب عن قلقنا
العميق بأن الولايات المتحدة ستحاول أيضا تعزيز التنفيذ الكامل للقرار الذي أصدرناه
توّا عن طريق القيام بعمل عسكري عدواني ، بما في ذلك استخدام السفن الحربية
وقاذفات القنابل .

أعتقد أن أهم ما في المادة والقرار اللذين اقتبس منهما هو أنهما يؤكدان سلطات المجلس في تناول الأزمة . فمن جهة لدينا وفد هنا يطالبنا ، كما يفعل مرارا ، باتخاذ قرار لكي يتسنى للمجلس أن يعمل ومن ثم يمضي إلى القول ، إنه يعمل ولا بد له أن يعمل ، بغض النظر عن قرارات المجلس . فلما أن يتبع المرء قرارات المجلس أو لا يتبعها . ولكن ليس بوسعنا أن نقبل بأن يتلاعب عضو في المجلس بقرارات المجلس وفقا لمصلحه الخاصة .

إن الامتياز الخاص للعضو الدائم ، ومن سوء الحظ انه منصوص عليه في الميثاق : هو حق النقض . ولكن لو سمحتم : أعتقد أنه مما ينطوي على خطر أكبر بالنسبة لجميع أعضاء المنظمة السماح لهم باستخدام الميثاق والمجلس كي يفعلوا ما يروق لهم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : الآن أدلي ببيان بوصفي ممثلا

لرومانيا .

انضم وفد رومانيا إلى التعبير عن القلق الذي أعرب عنه المجلس فيما يتعلق بحالة الرعايا الاجانب في الكويت والعراق . وفي هذا الصدد فإن وفدي يتشاطر آراء أعضاء المجلس الآخرين فيما يتعلق بضرورة تقيد حكومة العراق بالالتزامات المنصوص عليها في الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة . وهكذا فإن المادة ١٢ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الصادر في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٦ تنص بوضوح على أن لكل إنسان موجود داخل اقليم أية دولة بمصرة قانونية حق التمتع فيه بحرية التنقل وحرية اختيار مكان اقامته . وعلاوة على ذلك وتمشيا مع نفس المادة يكون كل إنسان حرا في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده .

كذلك يمكن الإشارة إلى اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين زمن الحرب المؤرخة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ . إن تلك الاتفاقية ملزمة لسلطات أي دولة طرف في صراع . والجزء الثاني من الاتفاقية مكرّس لحالة الاجانب الموجودين في أراضي أي دولة طرف في صراع . وتتناول المادة ٢٥ من الاتفاقية بالتحديد حق مغادرة الاقليم .

(الرئيسي)

وتنص على أن لجميع الأشخاص المشمولين بالحماية ، الذين قد يرغبون في مغادرة البلد عند بداية أي صراع أو خلاله ، الحق في أن يفعلوا ذلك .

ونعتقد أن أي إجراء يتخذه مجلس الأمن بشأن هذه القضية الحساسة يمكن أن يسهم في تخفيف حدة التوتر في المنطقة ؛ ولذلك يؤيد وفدي تأييدا كاملا مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/21562 وجهود الأمين العام بشأن البند الحالي .

وأخيرا نكرر اقتناعنا بأنه في ظل الظروف الحالية من الضروري لجميع الأعضاء التحلي بالاعتدال والحس بالمسؤولية وعدم الإقدام على أي عمل قد يزيد من تفاقم الحالة .

أستاذ الآن مهامي بومفي رئيسا للمجلس .

يستمع المجلس الآن إلى بيانات أخرى . أعطي الكلمة لممثل الكويت .

السيد الملal (الكويت) : نجتمع اليوم للمرة الرابعة خلال أسبوعين

وذلك لمواجهة الشر الذي انطلق من عقاله في الثاني من هذا الشهر ليفزو ويحتل ويدمر جنة يانعة وواحة سلام وأمن واستقرار ، ويشيع بين المواطنين والمقيمين فيها القتل والإرهاب والتنكيل ويجعلها جحيما يتسابق مئات الألوف من المقيمين الأجانب على مغادرته .

إن ملب قضية اليوم هو العدوان البربري الذي شته النظام العراقي على بلدي الأمن الكويت واستباح فيه كل القيم والحرمت والمبادئ والقوانين الدولية . وكل يوم يمضي يسطر فيه هذا النظام صفحة سوداء جديدة في سجله الحافل بالجرائم ضد شعب الكويت من مواطنين ومقيمين ، ويشهد للعالم بأسره أن لا حدود لاستهتار هذا النظام بأمن واستقرار العالم والبشرية على حد سواء .

إن القرار الذي اتخذته مجلسكم الموقر يتعرض لمشكلة سياسية وقانونية وإنسانية لم يسبق أن واجهها المجتمع الدولي . وتتمثل في احتجاز ملايين من البشر رهينة لسياسات عدوانية توسعية تهدد أمن وسلام العالم وتمس مصالح جميع الدول والأفراد دون استثناء . وأنه وفي الوقت الذي يطالب فيه العراق بالتخفيف من العقوبات

المفروضة لأسباب إنسانية نراه يهدد بتجويع المحتجزين الأجانب في صورة بشعة من مور
الابتزاز والتهديد . إن المواقف التي اتخذها النظام العراقي تجاه مواطنينا ،
مدنيين مسالمين وأبرياء ، والتهديد باستخدامهم درعا يحمي المؤسسات والمنشآت
العراقية العدوانية لتمثل ذروة الانحطاط الاخلاقي والإنساني ويتطلب من المجتمع
الدولي وقفة حازمة حاسمة لا تلكؤ فيها ولا تردد تجاه المعتدي الغاشم وذلك باتخاذ
المزيد من الإجراءات الصارمة لإيقاف جنونه وضربه عرض الحائط بمبادئ وأخلاقيات
المجتمع الدولي . إن التأخر أو التفكير قصير النظر بمصالح آنية أو مكاسب وقتية
سيجر على العالم ويلات لا يعلم بمداهها إلا الله . في هذا الصدد فإننا ندعم وبقوة
جهود الأمين العام الرامية إلى إيجاد حل مرض لمشكلة المحتجزين ، ونأمل أيضا أن
يتمكن ممثلو الصليب الأحمر الدولي من الحصول على إذن من السلطات العراقية المحتلة
التي لا تزال ترفض منحه لهم بالدخول إلى الكويت في مخالفة صارخة لاتفاقيات جنيف ذات
المصلحة وفي محاولة لإخفاء ما تقوم به تلك السلطات من جرائم .

إن القرار الذي اتخذته مجلسكم الموقر يطالب أيضا العراق بالامتناع عن محاولة
تغيير الوضع القانوني للهيئات الدبلوماسية في الكويت وذلك استنادا إلى قرار مجلس
الامن ٦٦٣ (١٩٩٠) الذي نص على بطلان وعدم قانونية قرار ضم الكويت للعراق وما يترتب
على ذلك من إجراءات .

ان محاولات النظام العراقي تغيير الطابع الدستوري والقانوني لدولة الكويت والتدمير المستمر لاقتصادها والنسيج الاجتماعي لمواطنيها تستدعي من مجلسكم أشد عبارات التنديد وتتطلب من جميع دول العالم الرفض المطلق للقرارات التي تصدرها قوات الاحتلال العراقية والداعية الى اغلاق الهيئات الدبلوماسية في الكويت ، والتمسك بالشرعية الدولية وقرارات مجلس الامن ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦١ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) و ٦٦٤ (١٩٩٠) .

ان العالم بأسره يتطلع الى مجلسكم الموقر . وان المسؤوليات الملقة على عاتقكم جسيمة جسامه الاخطار التي تتهددنا جميعا ، وتتطلب منا متكاتفين التضامن والتعاون والعمل المشترك حماية للحاضر وتمهيدا لعالم يبشر بالظهور خال من العدوان والمعتدين تقوم فيه العلاقات بين الدول والشعوب على أسس من العدل والسلام والاحترام المتبادل .

ان ما أسماه أحد الاعضاء قبل قليل بـ "مبادرة عراقية" لا يعدو أن يكون مـوـى خطة ساذجة ومفضوحة لإلهاء الرأي العام العالمي وصرف انتباهه عن اتخاذ الاجراءات الحاسمة لتنفيذ قرارات مجلس الامن ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦١ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) بما يكفل تحقيق الانسحاب الفوري والكامل للقوات العراقية المعتدية من دولة الكويت وعودة السلطة الشرعية المتمثلة في حكومة صاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح .

ان حالة التوتر السائدة الآن في منطقة الخليج طبيعة وافراز تلقائيين للعمل العراقي العدواني تجاه سيادة وسلامة دولة الكويت الاقليمية . وان العقلية التي انطلقت منها ما سميت بالمبادرة هي ذاتها التي تمارسها السلطات العراقية تجاه الرعايا الاجانب في الكويت والعراق ، أي عقلية احتجاز الرهائن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل

العراق .

السيد الأنباري (العراق) : ابتداء أود أن أسترعي انتباه المجلس

الموقر الى موقف الولايات المتحدة الامريكية من قرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) وتفسيرها الخاص لكيفية تطبيقه .

انها تدعي لنفسها الحق في فرض الحصار البحري على العراق دون أن تسميه حصارا . وقد أعلن وزير الخارجية الأمريكي في اجتماع لمنظمة حلف شمال الاطلسي في بروكسل في العاشر من آب/أغسطس أن للولايات المتحدة الحق في استخدام القوة لمنع دول أخرى من التعامل التجاري مع العراق . وقد تبعت بريطانيا الولايات المتحدة وأعلنت في الثالث عشر من الشهر الحالي أن بريطانيا ستستخدم سفنها الحربية لمنع ما أسمته أي انتهاك للعقوبات التي تقررته بموجب قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) .

وعلى الرغم من التسرع والضغط الذي تم بموجبهما اعتماد القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، والظلم الفادح الذي تجسد في مضامينه نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتهما بريطانيا تسعيان في موقفهما المشار اليه آنفا إلى فرض تفسير خاص لنص المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة . ان موقفهما يستند إلى الزعم بأن المادة المذكورة أجازت حق الدفاع الشرعي والجماعي وان القرار ٦٦١ (١٩٩٠) قد أشار إليها . وانهما تلقتا طلبا بممارسة ذلك الحق ممن سمى بالحكومة الشرعية للكويت . وان كل ذلك يخولهما استخدام القوة المسلحة لتطبيق القرار ٦٦١ (١٩٩٠) .

ان المادة ٥١ من الميثاق ، كما هو معلوم ، تجيز حق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي " إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين" . وقد اتخذ المجلس تلك التدابير في قراره المتسرع والظالم ٦٦١ (١٩٩٠) والذي طلب من جميع الدول الالتزام بهذه المادة وشكل لجنة لمراقبة ذلك الالتزام .

ومن هذا يتبين أن الموقف الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا يستند إلى ذريعة باطلة بطلانها مطلقا وان التفسير الذي تسعيان اليه لا يمثل سوى تفسيراً مجتزئاً لنص المادة ٥١ .

إن الولايات المتحدة وبريطانيا ، بموقفهما المشار إليه آنفا ، حولتا آلية تنفيذ العقوبات الظالمة من دعوة الدول إلى مراعاة تطبيقها كل حسب ما تقدره وتحت اشراف ومراقبة لجنة تشكلها لهذا الغرض إلى حصار بحري بقوة السلاح .

إن هذا الموقف الخطر يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا قد نمبتا نفسيهما شرطيا يتكلم ويتصرف في المنطقة باسم مجلس الأمن وتحت غطاء الأمم المتحدة في الوقت الذي لم يخولهما مجلس الأمن وميثاق الأمم المتحدة ذلك .

إن العراق إذ يحتج بقوة على هذا التصرف من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ويعتبره عدوانا عليه سيعمل ما بوسع له لمقاومة هذه السياسة العدوانية ومنع فرضها على المنظمة الدولية والعالم .

وقد أمنت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها بأعمالها العدوانية خلافا للقانون الدولي ولنص القرار ٦٦١ (١٩٩٠) وروحه الذي استثنى صراحة المواد الطبية والغذائية من اجراءات المقاطعة . ولا يجوز لأي طرف استعمال القوة أو محاصرة الموانئ العراقية أو اعتراض سفنه في أعالي البحار .

مع هذا فإن أمريكا ، التي خالفت الإرادة الدولية التي حاولت توفير الحماية للعرب الفلسطينيين في الأراضي المحتلة قبل أسابيع ، فأحبطت هذه الإرادة الدولية باستعمالها حق الفيتو ، فإنها الآن تتلاعب بالكلمات وتستعين بقرارات مجلس الأمن فتعلن على الملأ بأنها ستستعمل القوة لمنع وصول الغذاء والدواء إلى العراق غير مكترثة بما سيجره ذلك من مشاكل وصعاب للشعب العراقي وللجاليات العربية والاجنبية المقيمة في مدينة الكويت والمدن العراقية الاخرى .

إن العراق إذ يؤكد حرمة على ضمان سلامة ورعاية جميع الاجانب المتواجدين فيه ، فإن أمر مغادرتهم يعتمد على وقف الاعمال العدوانية الأمريكية والبريطانية والامتناع عن الاعمال الارهابية وعدم اعتراض الامدادات الغذائية والدوائية للعراق وتقديم ضمانات جدية بالامتناع عن هذه الاعمال .

مع هذا فإن العراق لن يحرم الاجانب المقيمين فيه من الغذاء والدواء . بل سيتقاسم معهم ما يتوفر لدينا من غذاء . ونوفر لشيوخهم ونسائهم واطفالهم من العلاج والعناية الطبية على قدم المساواة مع مواطنينا العراقيين .

إن الأجانب والعرب المتواجدين في العراق ، بمختلف مدنه ، ليسوا رهائن فيه ، غير أن الشعب العراقي كله رهينة الارهاب الامريكي وضحية الحصار الفذائي والدوائي المخالف لأبسط قواعد القانون الدولي وقرارات مجلس الامن .

ختاماً ، إن العراق لن يتخذ أي اجراء سوى الدفاع عن النفس إذا ما هاجمته امريكا أو أي من حلفائها . لهذا فإن سلامة مواطني الدول الثالثة مضمونة إذا ماتعمدت امريكا وحلفاؤها بعدم العدوان على العراق . أما إذا أصرت الولايات المتحدة الامريكية وحلفاؤها على سياستها العدوانية وهاجمت العراق بقواتها العسكرية ليكون شيوخه وأطفاله ونساؤه وشبابه ضحية لهذا العدوان فإن ماسييب الشعب العراقي سيمسب ضيوفه الأجانب أيضا ، وتكون مسؤولية ذلك على عاتق المعتدين والمتآمرين .

لهذا فإننا نخشى أن يكون قرار المجلس هذا المساء ، بدلا من أن يوفر الحماية للأجانب المقيمين في المنطقة ، سيكون ذريعة لعدوان امريكي جديد على العراق .

السيد بيكرينغ (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : الوقت متأخر ولكن لدي بضع نقاط حول الموعظة المدهشة التي استمعنا اليها لتونا . إن انزعاج زميلي من العراق أمر أكيد لأن من الواضح أنه أعطي فرصة أخرى ليقدم حملة علاقات عامة عراقية . وفي الحقيقة لقد شهدنا حملات العلاقات العامة العراقية في الأسابيع الاخيرة ، الحملات التي أصبحت مشهورة بسخافتها ، بل إن ما شهدناه في الايام القليلة الماضية ، وما سمعناه الآن ، يعتبر من أصعب وأغرب جوانب العلاقات العامة العراقية . وبالفعل ربما أصبحت العلاقات العامة العراقية أكبر تناقض شهده هذا العام هنا في نيويورك .

وسأشير بعبارات قليلة إلى الكلمات التي قالها عن الولايات المتحدة . فمن الواضح أنه يعتقد أن هناك موتاً ، أو ربما صوتين ، ضده في المجلس . لذلك ، ينبغي له أن يفحص مرة أخرى التصويتات على القرارات الاخيرة التي تكلم فيها المجلس بالاجماع ، وآمل أن يفهم هو وحكومته آراء المجلس وأن يمتثلا لها وينصاعا إليها . ونحن لسنا بحاجة إلى دروس من العراق حول تفسير القرارات التي أصدرناها . إن حماسه للقيام بذلك يعني ، كما أعتقد ، أن اهتمامه بما كنا نقوله ، واستعداد

حكومته للامتنان لما أصدرناه هنا لم يجتذبا انتباههما ، وأن من الواضح أننا نتمنى أن يكون خصص اهتماما أكبر لما نقول . في الحقيقة أن الافتراض بأن يترك ليفسر لنا قراراتنا شبيه بمن يضع الثعلب ليحرس بيت الدجاج . ولقد أتيحت لنا أيضا فرصة الاستماع إلى رأي العراق في تقديم الولايات المتحدة للمساعدة بموجب المادة ٥١ من الميثاق ، وسأكون سعيدا ، بل إنني أود أن أسمع رأي العراق في سلوكه في ضوء الفقرة ٤ من المادة ٢ من الميثاق ، وقرار مجلس الأمن ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦١ (١٩٩٠) وقرار اليوم ٦٦٤ (١٩٩٠) .

السيد ريتشاردسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : الوقت متأخر وسأكون أكثر ايجازا . لقد استمعنا لتونا إلى بيان عجيب ، بل عليّ أن أقول إنه صغيق ، من ممثلي العراق لا صلة له بالشواغل التي أعرب عنها في هذه المناقشة ، ولا بالقرار الذي اتخذته المجلس لتوّه بالاجماع .

لقد رفض ، أو يبدو أنه رفض ، الرسالة والاشارات القوية جدا التي أعطاها المجلس له هذا المساء . إنني آمل أن يفكر هو وحكومته بعناية قبل مواصلة السير على هذا الطريق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي هو ممثل ايطاليا ، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد تراكسلر (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد طلب وفد بلادي المشاركة في هذه الجلسة لمجلس الأمن للاعراب عن أشد القلق الذي تتابع به حكومة بلادي تدهور الوضع السياسي في منطقة الخليج الناجم عن العدوان العراقي ومن ثم ضم الكويت .

وما فتئت ايطاليا تدين دون تحفظ استخدام القوة من جانب أية دولة عضو في الأمم المتحدة ضد السلامة الإقليمية لدولة أخرى باعتبار ذلك انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة ووسيلة غير مقبولة لتسوية الخلافات الدولية .

وبالتالي ، ترفض ايطاليا بقوة العمل العدواني المرتكب ضد الكويت وتعتبر إعلان الضم باطلا ولاغيا ، كما جاء في قرار مجلس الأمن ٦٦٢ (١٩٩٠) .
ولذلك ترفض ايطاليا طلب العراق بإغلاق البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت وتعتبر أية محاولة من جانب السلطات العراقية لممارسة سلطات الحكومة داخل أراضي الكويت أمرا غير مقبول .
إن سلوك السلطات العراقية يسبب مشقة غير مقبولة للأجانب في العراق والكويت .
وإن ايطاليا ، على المستوى الوطني وبوصفها الرئيس الحالي للدول الإشتراكية عشرة الأعضاء في المجموعة الأوروبية ، أعربت على الدوام عن عميق قلقها إزاء الوضع غير المقبول الذي يتعرض له الأجانب في هذين البلدين .

وفي هذا الإطار ، تود إيطاليا أن تعرب عن بالغ سخطها بشأن المعاملة غير المقبولة التي تمارسها السلطات العراقية ضد المواطنين الإيطاليين الذين ذهبوا إلى البلدين المعنيين بروح من الصداقة ترمي إلى توطيد علاقات التعاون التي كانت سائدة بطريقة تقليدية بين إيطاليا من ناحية والعراق والكويت من ناحية أخرى . وإن إيطاليا - في ظل الحالة المأساوية التي يعيشها مواطنوها في العراق والكويت - تطلب إلى السلطات العراقية ، التي نعتبرها مسؤولة بالكامل عن سلامة المواطنين الأجانب ، بأن تسمح برحيلهم الغوري من العراق والكويت وتسهيله وتتيح اتصالهم المستمر بمسؤوليهم القنصليين .

وتطالب إيطاليا أيضا بالآلا تتخذ السلطات العراقية إجراء يعرّض للخطر سلامة أو أمن أو صحة مواطنينا . وفي هذا الإطار ، نود أن نذكر العراق بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها ، ولا سيما - كما ذكر متكلمون سابقون - اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، وكذلك العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية .

وفي هذا الإطار نفسه ، نأمل أن يكمل العمل السريع الذي يقوم به الأمين العام بالنجاح . وفي الواقع ، أننا بينما نعرب عن تقديرنا الخالص للأمين العام على الطريقة السريعة التي استجاب بها للقلق الذي أعرب عنه عدد من البلدان ، سنواصل متابعة حالة مواطنينا في العراق والكويت بأقصى اهتمام وقلق .

إننا نأمل مخلصين أن تلتزم السلطات العراقية بالأحكام الأساسية للمعاهدات الدولية السابق ذكرها وأن تسمح لجميع الأجانب في العراق والكويت بحرية التحرك الكاملة غير المشروطة داخل وخارج هذين البلدين ، مظهرة بذلك رغبتها في البحث عن حل سلمي للنزاع .

إن إيطاليا من جانبها ، بينما تؤيد تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦١ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) وقرار اليوم ٦٦٤ (١٩٩٠) تؤكد مجددا التزامها العميق

بالإسهام في الإنجاز السريع لتلك التسوية السياسية بالوسائل السلمية . ونحن في الواقع نأمل أن يشكل إصدار المجلس قرار اليوم خطوة أولى في ذلك الاتجاه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ليس هناك متكلمون آخرون على

قائمة المتكلمين . وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الراهنة من نظره في البند المدرج على جدول أعماله . وسيظل الأمر قيد نظر المجلس .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥ ، الأحد ، ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٠